دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام.

"دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية"

إعـــــــداد

الدكتور / محسن عبيد عبد الغفار عزام

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة – جامعة المنوفية

الدكتور / محمد موسى علي شحاتة

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

هاني مصطفى عبد الوارث المزين

باحث بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة

جامعة مدينة السادات

٢٠٢٢م - ١٤٤٤هـ

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام "دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية"

- **ملخص البحث:**

استهدف البحث تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة في الآونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.

وقد تمثلت الدراسة الميدانية فى كافة الوحدات الادارية لهيئة الاسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية، والتي يبلغ عددها ٧ وحدات رئيسية، والتي تلتزم بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ، وتتمثل عينة الدراسة من المسئولين عن الإدارة العليا ومسئولي الإدارة المالية ومسئولي إدارة المراجعة والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات المصرية، نظرا لأن هذه الفئات هي الأكثر ارتباطا بمتغيرات البحث. وقد تم تحديد عينة البحث بواقع ٢٤٠ مفردة موزعة بالتساوي على الفئات الأربعة (الإدارة المالية، الإدارة العليا، إدارة المراجعة، الأكاديميين) بواقع ٦٠ إستمارة لكل منها، وقام الباحث بتجميع البيانات اللازمة الاختبار الفروض البحثية من خلال قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية حيث بلغت القوائم الصحيحية ١٧٧ بنسبة ٧٣٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي.

وخلصت نتائج البحث إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام الكترونى يربط كافة أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التى تتم بمراحل دورة الموازنه بدءاً من مرحله التخطيط الإستراتيجى وانتهاء بمرحله المسائلة ، وأيضاً يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالى للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكوميه الدوليه من أجل كسب المنافع الاقتصادية، ويسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في احكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء،كما كشفت نتائج الدراسة الميداينة إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مقومات تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام "دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية"

القسم الأول: الإطــار العام للبحث

أولاً مشكلة البحث:

مع دخول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مرحلة التطبيق العملي الفعلي في الوزارا ت والدوائر الحكومية الريادية (وزارة المالية، دائرة الموازنة الحكومية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي .... الخ) فضلاً عن عدد من الدوائر والوزارات الحكومية التي تدخل في نطاق التطبيق كمرحلة أولى.

ويعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMISأحد أنظمة تخطيط موارد الأعمال (ERP)، والتي تعرّف كبرمجيات جاهزة قابلة للتكييف، وتتكون من أنظمة فرعية تخدم وظائف متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر أنظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة، والمشتريات والموازنة والمشاريع. والتي تم تصميمها بناءً على مسح لإجراءات الأعمال في أحسن الممارسات لضمان تكامل المعلومات والإجراءات، مما يمكن الوزارات والمؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات (راضي، ٢٠١٧).

ويمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية غير المترابطة، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالية حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات المثلى في هذا المجال بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية؛ دعماً لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي لتحسين ما يلي (إدريس ، ٢٠١٨):

١. الشفافية والتوافق مع الممارسات المثلى العالمية فيما يخص عمليات إعداد الموازنة ومتابعة تنفيذها.

٢. الالتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها في جميع المستويات الحكومية.

٣. تنفيذ الموازنة بما يتوافق ومخصصاتها بالتأكيد على أن تكون ضمن حدود الإنفاق ومحددات توفر النقد.

٤. الدقة وملائمة التوقيت للعمليات البنكية وتقديم التقارير عن الإيرادات المحصلة.

٥. توفير المعلومات الخاصة بالإدارة المالية وتنفيذ الموازنة للجهات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات.

٦. تحقيق الاستدامة المالية من خلال إدارة النقد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

حيث يعمل النظام في الوزارات والدوائر الحكومية المسؤولة عن الإنفاق وتحصيل الإيرادات من مشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع كل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار الإنفاق ومسار المقبوضات في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، والذي ينعكس ايجابا على

مخرجات هذه الجهات، مثل تحسين الأداء وزيادة دقة المعلومات المالية، وتوفيرها في الوقت المناسب، كما يؤثر على كفاءة العمليات المالية وعلى استجابتها ومرونتها ودعم عملية صنع القرارات وضمان جودة الخدمات المالية الحكومية. ويوفر بيئة معلوماتية آمنة ومتكاملة لعمليات الإدارة المالية على اختلافها بشكل يتيح انتقالاً سريعاً للمعلومات فيما بين الوزارات والدوائر الحكومية، وتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل آني ودقيق لكافة الأطراف المعنية على اختلاف مواقعهم الجغرافية والوظائف التي يشغلونها، مما يوفر الأثر المباشر في رفع مستوى كفاءة وفعالية الإجراءات المالية التي تنفذ خلال المراحل المختلفة لإعداد وتنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات الادارية الحكومية والتعرف على أهم محددات تطبيق هذا النظام من حيث توافر البرامج والبنية التحتية والكوادر البشرية المؤهلة لتطبيقه وذلك من خلال ثلاثة مراحل أساسية " التخصيص – التعزيز – المناقلة" على تفعيل موازنة البرامج والأداء من حيث "رفع مستوى الدقة في تقديرات الموازنة ، رفع كفاءة وفعالية عمليات إعداد الموازنات الحكومية ، تأصيل عمليات متابعة وتقييم الأداء المؤسسي" كأحد المناهج المستحدثة التي تسهم في احكام الرقابة على المال العام والحد من الفساد المالي والاداري.

ثانيا: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

فيما يلي نستعرض ملخصاً لأهم الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت المجالات المختلفة لموضوع البحث، وذلك للتوصل إلي أهم نتائجها، وهي كما يلي:

١. استهدفت دراسة غانم (٢٠١٣) بعنوان الحكومة الالكترونية وأثرها علي جودة المعلومات المحاسبية المقدمة إلي دوائر ضريبة الدخل والمبيعات، قياس أثر تطبيق الحكومة الالكترونية علي جودة المعلومات المحاسبية الحكومية المقدمة إلي دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات البشرية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية للحكومة الالكترونية علي جودة المعلومات المحاسبية الحكومية

٢. كما هدفت دراسة جبريل (٢٠١٤) بعنوان أثرتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية علي تميز الاداء المالي الحكومي في الأردن: دراسة ميدانية، التعرف على مدى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر والوزارات الحكومية في الأردن، ودورة في الارتقاء والتميز بالأداء الحكومي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تطبيق النظام ساهم بشكل فاعل في تطوير شمولي لإعداد الموازنة، وأن هناك أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية علي التميز في الأداء المالي الحكومي.

٣. وتناولت دراسة السقا (٢٠١٦) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الاداء المالي وجودة المعلومات لوزارة المالية الفلسطينية، وقد أكدت الدراسة على توفر خصائص

جودة المعلومات، ومبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في وزارة المالية ، ووجود علاقة بينها وبين جودة المعلومات الحكومية.

٤. في حين قدمت دراسة Ibrahim&Dauda (2014) بعنوان العولمة وظهور تكامل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية، والتي استهدفت التعرف علي مدي مساهمة العولمة في تحويل المجتمع الدولي من نظام الادارة المالية اليدوية إلي تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.وخلصت الدراسة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية صالح للتطبيق في نيجيريا ،ودول العالم ككل ،لانة قادر علي توفير معلومات تتصف بالوضوح والشفافية لمتخذي القرارات.

٥. وفي هذا السياق قدمت دراسةAminatu (2015) تأثير نظم ادارة المعلومات المالية الحكومية علي مستوي التطور الاقتصادي: دراسة حالة في الصين، بهدف التعرف علي تأثير تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في رفع مستوي التطور الاقتصادي في الصين. وأكدت الدراسة على أن تطبيق إدارة المعلومات المالية الحكومية له تأثير ذو دلالة إحصائية علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودعم النمو الاقتصادية نظراً لدقة المعلومات التي يعمل النظام علي توفيرها لاتخاذ القرارات الحومية الرشيدة.

٦. وقد قدمت دراسةSelfano, et.al (2014) بعنوان تكامل نظام ادارة المعلومات المالية وتأثيرها علي الادارة المالية، والتي استهدفت التعرف علي تأثير موثوقية ومرونة نظم إدارة المعلومات المالية علي ممارسات وجودة إدارة النقدية في الخدمة العامة في كينيا. وأكدت الدراسة على إن موثوقية ومرونة نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS)يؤثر إيجابيا وبدلالة إحصائية عند مستوي (٥٪) علي جودة إدارة النقدية.

٧. كما تناولت دراسة (٢٠١٦) ALMurtada & Hamdan دور نظم المعلومات المالية الحكومية في إعداد الموازنات الحكومية، بهدف قياس دور نظام إدارة المعلومات (GFMIS) في رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية في مرحلة الإعداد ، والإقرار، والتنفيذ ، ومرحلة المتابعة والتقييم . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور دال إحصائيا لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المطبق في الوزارات الحكومية في رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية في جميع المراحل(مرحلة الإعداد ، والإقرار، والتنفيذ ، ومرحلة المتابعة والتقييم).

٨. وفي هذا السياق قدمت دراسة عطية (٢٠١٧) بعنوان نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء، حيث استهدفت الدراسة قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الاصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق ، ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي المستشري في الجهاز الحكومي ومدى امكانية الاستفادة منه في الاسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء كبديل للموازنة التقليدية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي : عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين

فئات الدراسة حول نجاح تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد، في حين توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وتفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء.

ومن استقراء الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي:

- ركزت معظم الدراسات على تناول مفهوم ومبادئ وآليات تطبيق نظام (GFMIS) بصفة عامة ، دون التركيز على دورها الحيوي في تطوير القطاع الحكومي بالوحدات الإدارية الذي يلعب دوراً حيوياً في خطة الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ علي المال العام.
- يمارس نظام (GFMIS) دور مهم في تفعيل موازنة البرامج والأداء داخل إدارة السياسة المالية الحكومية، وذلك من منطلق أن أهداف موازنة البرامج والأداء تتفق مع أهداف تطبيق تكنولوجيا المعلومات ممثلة في النظام الجديد محل البحث ، فكلاهما يعتمد علي وجود هدف محدد خلال فترة معينة ، مع تحديد المعوقات وامكانية تجنبها.
- تناولت معظم الدراسات السابقة بدراسة نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ومدي نجاحة، ومن ثم أثر تطبيقة علي رقابة المال العام والحد من الفساد وهل يمكن أن يكون له دور في تفعيل تطبيق موازنة البرامج والاداء بغية تحقيق التخصيص الامثل لموارد الدولة المحدودة ، وجميعها لم تحاول ربط موازنة البرامج والأداء بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ولم تحاول وضع اطار تنفيذي لها يمكن تطبيقة بالوحدات الحكومية.

ثالثا: أهداف البحث:

يتجسد الهدف الرئيسى للبحث فى تقييم دورتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS من حيث (التخصيص، التعزيز، المناقلة) في تحسين الرقابة على المال العام مع بيان مدى توافق هذا النظام مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والمصرية

رابعاً: فروض البحث:

يمكن صياغة فروض البحث للبحث على النحو التالى

١- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن التزام الوحدات الادارية الحكومية بتطبيق منظومة GFMIS كأحد الأنظمة الدولية الحديثة لإحكام الرقابة على المال العام.

٢- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن طبيعة ومحددات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات الإدارية المصرية.

خامسا تنظيم البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، واختبار الفروض واستخلاص أهم النتائج والتوصيات، يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثانى: دراسة تحليلية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر.
- القسم الثالث: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كمرتكز لتحسين الرقابة على المال العام
- القسم الرابع: الدراسة الميدانية
- القسم الخامس النتائج والتوصيات

القسم الثانى
دراسة تحليلية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر.

يعتبر نظام إدارة المعلومات الماليه الحكوميه (GFMIS) Management Information System Government Financial أحد انظمة تخطيط موارد الاعمال والتى تعرف كبرمجيات جاهزة قابله للتكييف وتتكون من أنظمه فرعية تخدم وظائف متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر(Kremzar,Wallacem,2001) أنظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبه والمشتريات والموازنه والتى تم تصميمها بناء على مسح لاجراءات الأعمال فى أحسن الممارسات لضمان تكامل المعلومات والاجراءات مما يمكن الوزارات والمؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المادية والبشرية بفعاليه وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافه حاجاتها المتعلقه بمعالجه المعلومات .

ويعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية النظام الأساسى التى ترتبط به كافة الأنظمه الأخرى المتعلقه بادارة الماليه العامه ، قد يختلف البعض بين النظام المتكامل لإدارة المعلومات المالية الحكومية IFMIS وبين نظام المعلومات الماليه الحكوميه GFMIS (Alain& Magdy, 2017).

أولاً: مفهوم وأهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS:

١- مفهوم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS :

تعددت المفاهيم التى تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) حيث قدمت دراسة راضى (٢٠١٧) نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأنه عبارة عن نظام مالى محاسبى وإدارى حكومى الكترونى يربط كافه العمليات المالية والمحاسبية لكل الوزارات والدوائر الحكوميه والمراكز الماليه مع وزارة المالية، ويستهدف بشكل رئيسى تفعيل تنفيذ الموازنه العامه للدوله بطريقه إلكترونيه وكذلك تفعيل اجراءات الرقابه على الإنفاق الحكومى بما يحقق التوجيه الصحيح للقيود المحاسبيه وفقاً لشجرة الحسابات المعتمدة، كما نوهت الشبكه المالية للحكومة المصرية عن أن نظام GFMIS يعد أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP)، حيث يعد نظام إلكترونى يربط بين

جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوى على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبيه التى تتم فى كافه مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بدايه من مرحلة التخطيط الإستراتيجى إنتهاء بمرحله المحاسبه والابلاغ (الشبكة المالية للحكومة المصرية، ٢٠٢٠)

وفي هذا السياق عرفت الوكالة الأمريكيه للتنمية الدولية نظام (GFMIS) بأنه إدارة مالية ومحاسبيه شامل يربط الوزارات والهيئات والمصالح الحكوميه والوحدات الحسابية التابعه لها، ويضبط ويحوسب ويدمج العمليات المالية الحكومية ابتداءاً باعداد الموازنه وتنفيذها وانتهاء برفع التقارير حول استخداد الموارد ، ومن ثم يعد نظام معتمد يشمل جميع المكونات الرئيسيه لنظام الموازنه من إعداد الموازنه وتخصيص واستخدام الموارد وإدارة الدفع وتحصيل الايرادات والمحاسبه ورفع التقارير.

ويستخلص الباحث من خلال عرض وتحليل التعريفات السابقة مفهوم شامل لنظام GFMIS بأنه نظام الكترونى يربط كافه أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافه العمليات المالية وغير المالية التى تتم بمراحل دورة الموازنه بدءاً من مرحله التخطيط الإستراتيجى وانتهاء بمرحله المسائلة، من خلال تقديم مجموعه من الحلول المحوسبه التى تمكن الحكومات من التخطيط للموازنه وتنفيذها ومراقبتها بهدف تسجيل جميع المعاملات المالية اليومية والافصاح عنها وإتاحه نتائج موحدة موثوقه لمساندة عمليه صناعه القرار وتعزيز الرقابة على الأداء ونشر المعلومات عبر الشبكات والمنصات الرقمية. **ومن هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من النقاط الرئيسية:**

- يعد نظام GFMIS نظام الكترونى يربط كافه أجهزة الحكومه ببعضها البعض.
- يشمل نظام GFMIS كافه العمليات المالية وغير المالية التى ترتبط بكافة مراحل الموازنة.
- يدعم هذا النظام تسجيل كافة المعاملات ومتابعتها واحكام الرقابة عليها.
- يرتكز هذا النظام على عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموظفين والاجراءات والضوابط الحاكمة للتشغيل.
- يسهم هذا النظام في تحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية الحكومية.

٢- أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

يسعى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى ميكنه كافة وظائف إدارة المالية العامة، لتحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلى :

١/٢- مساعدة الهيئات والوزارات فى تنفيذ وظائف إدارة الماليه العامه بكفاءة وفعاليه من خلال توحيد الاجراءات المالية والمحاسبية والربط الالكترونى بين كافه الوزارات والهيئات الموازنيه ووزارة المالية (Bawab et al.,2014).

٢/٢- تحسين وتعزيز الإستخدام الفعال للموارد المالية الحكومية.

٣/٢- تقديم معلومات ماليه دقيقة فى الوقت المناسب للهيئات التنفيذيه والتشريعية المعنيه بإتخاذ القرارات والتى تساعدهم على التخطيط وتنفيذ ومراقبة المالية العامة.

٤/٢- تعزيز الانضباط المالى وتحقيق مبدأ مصداقيه الموازنه من خلال تنفيذ الموازنة العامة للدوله فى حدود الاعتمادات المخصصه وحدود الصرف النقدى.

٥/٢- تعزيز عمليات المتابعه والرقابة والمساءلة المالية.

٦/٢- تسهيل حفظ واسترجاع المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية.

٧/٢- تبسيط الاجراءات والعمليات المالية وتوفير الوقت والجهد المطلوب.

٨/٢- الشفافية والتوافق مع الممارسات المثلى العالمية فيما يخص عمليات إعداد الموازنة ومتابعة تنفيذها.

٩/٢- الالتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها فى جميع المستويات الحكومية.

١٠/٢- تنفيذ الموازنة بما يتوافق ومخصصاتها بالتأكيد على أن تكون ضمن حدود الإنفاق ومحددات توفر النقد (Aminatu, 2015).

١١/٢- الدقه وملائمه التوقيت للعمليات البنكية وتقديم التقارير عن الايرادات المحصلة.

١٢/٢- توفير المعلومات الخاصة بالإدارة المالية وتنفيذ الموازنه للجهات التنفيذية والتشريعية المعنية بإتخاذ القرارات.

١٣/٢- تحقيق الإستدامه المالية من خلال إدارة النقد بشكل أكثر كفاءة وفعالية (Abass , 2019).

ثانياً : أهميه نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) :

يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالى للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكوميه الدوليه من أجل كسب المنافع الإقتصادية، ومن هنا يمكن التأكيد على أن تطبيق نظام (GFMIS) يمارس دوراً هاماً وحيوياً فى تفعيل الرقابة على المال العام من خلال تفعيل موازنه البرامج والأداء، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- زيادة سرعه التواصل الكترونياً بين وزارة المالية ومصالحها وكافة مؤسسات الدولة.

٢- توفير معلومات دقيقه ولحظيه وتحسين عمليه الرقابة (السابقة – اللاحقة) على الحسابات المالية.

٣- اختصار الوقت والجهد فى إعداد الحسابات الختامية.

٤- المساهمة في بناء قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم المصروفات والايرادات لكافه الوحدات.

٥- تسهيل عمليه تطبيق موازنة البرامج والأداء من خلال انشاء حساب الخزانه الموحد بالبنك المركزى وإلغاء الحسابات الفرعية.

٦- دعم حوسبه كافه اجراءات إعداد الموازنة وتنفيذ الموازنة ورفع التقارير المالية .

٧- نظام متكامل يعمل عبر جميع جهات الانفاق لضمان الشفافية والمساءلة فى تخصيص واستخدام ومراقبه الموازنه العامة.

٨- ربط جميع المؤسسات الحكومية لدعم عمليه اتخاذ القرار بناء على معرفه مسبقه جيدة .

٩- تمكين اجراء عمليات إعداد الموازنة وتنفيذها بشكل متسق عبر جميع جهات الانفاق .

١٠-الوصول بسرعه للبيانات المالية من أجل اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة.

ثالثاً: مزايا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

يعد نظام GFMIS أداه رئيسية من أدوات إصلاح إدارة المالية العامة تساعد الهيئات والوزارات فى تنفيذ وظائف إدارة المالية العامه بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال ما يلى :

١- تحسين مستوى الدقة فى تقديرات الموازنة:

يوفر النظام العديد من الأدوات التى تساعد فى التنبؤ بمدى تأثير المؤشرات الإقتصادية على تقديرات الموازنه، وتقليل نسب الإنحراف بين تقديرات الموازنة والمبالغ الفعلية لبنود الموازنة والحد من عمليات المناقله المالية كمرتكز لتحقيق الأهداف المؤسسيه بكفاءة من خلال تنفيذ المشاريع المعتمده فى قانون الموازنة، فضلاً عن توفير البيانات التاريخيه للإيرادات والنفقات بشكل متكامل على النظام (Alsharari et al.,2017).

٢- تعزيز كفاءة وفعاليةعملية إعداد الموازنات الحكومية:

يعمل النظام على تسهيل عمليات اعداد الموازنه واختصار الوقت والجهد والتكلفه خلال مراحل الاعداد حيث يساعد على اعداد مشاريع الموازنه بطرق معياريه وموحدة من قبل كافه الوزارات والهيئات الحكوميه المعنيه باستخدام النظام ربط عمليات التخطيط مع عمليات اعداد الموازنه لتحقيق الاهداف اعداد جداول الوظائف بواسطه النظام وتضمين تقديرات التكاليف الجاريه للرواتب فى مشاريع الموازنات بشكل متكامل تقديم مشاريع موازنات والمصالح الحكوميه الى قطاع الموازنه العامه بواسطه النظام دون الحاجه الى استخدا\ام الطرق التقليديه لارسالها تبسيط عمليات المراجعه والتعديل على النسخ الاوليه من مشروع قانون الموازنه نتيجه النقاشات التى تتم من خلال مراحل الاعداد حيث يتم التعديل على النظام بشكل مباشر (Al Murtada & Hamdan,2016).

٣- تسهيل عمليات متابعة وتقييم الأداء المؤسسى:

أكدت دراسة (سليمان ، ٢٠١٣) على مساهمة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى تعزيز وتسهيل عمليات متابعه وتقييم الأداء المؤسسى من خلال توفير نظام المتابعه والتقييم للأهداف الحكومية والمؤسسية والبرامج والمشاريع الواردة فى موازنات الوزارات والمصالح توفير نظام يسهل عمليات إعداد الأطر اللازمة لمتابعه وتقييم الأداء وتحديد المؤشرات اللازمة لقياس مستويات الانجاز فى المشاريع والأنشطة المقررة فى الموازنات لتحقيق النتائج المستهدفه ادخال القيم الفعليه للانجاز على النظام واستخراج التقارير التى توضح مستويات الإنجاز ومدى تحقيق النتائج المستهدفه والتنبة بأى انحرافات.

٤- رفع فعالية عمليات إدارة التخطيط النقدى:

يساعد النظام على توفير البيانات الدقيقه لإعداد الخطط المالية وخطط التدفقات النقدية من خلال ربط نظامي المدفوعات المقبوضات مع نظام إدارة النقد، على أن يتم تحديث هذه الخطط بشكل مباشر بأرصدة النفقات والإيرادات الفعليه من خلال إعداد خطه التدفقات النقديه بشكل آلى باستخدام نظم السقوف المالية ، الأمر الذي يتيح استخدام أمثل للنقد المتوفر (حسين ،٢٠١٤).

٥- تسهيل عمليات تنفيذ الموازنة:

يسهم النظام في توفير المعلومات الدقيقه لاتخاذ قرارات التخصيص المناسبة بما يتوافق مع أولويات الحكومة، من خلال توفير آلية واضحه ومحددة لتقديم طلبات تنفيذ الموازنة بطرق ميعاريه وموحدة من قبل كافه الوزارات والهيئات الحكومية (المناقلات – التعزيزات)، وتوفير نظام سير العمل لإعداد هذه الطلبات فى الوزارات والدوائر الحكومية واستكمال الموافقات اللازمه بشكل آلى فى قطاع الموازنة العامة (Bradford, 2020).

٦- رفع كفاءة وفعاليه عمليات الشراء الحكومى وتوفير اليه واضحه لمتابعه طلبات الشراء واستلام السلع والخدمات:

أكدت دراسة (السقا ، ٢٠١٦) على مساهمة تطبيق نظام GFMIS في تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ اجراءات دفع المطالبات الماليه من خلال ربط أوامر الشراء مع المطالبات الماليه على النظام ربط نظام المدفوعات مع نظام ادارة النقد لتوفير السقوف الماليه للدفع من أرصدة الحسابات الصفريه، وتحديث الخطط المالية بشكل مباشر بأرصدة النفقات الفعلية.

٧- اختصار الوقت والجهد فى حصر مبالغ إيرادات الدولة:

يسهم النظام في ربط كافة الوحدات الحسابيه مع وزارة المالية لتظهر أرصدة المبالغ المحصله فيها بشكل مباشر حال تسجيلها متابعة وتسوية المقبوضات على النظام بشكل يومى .

٨- تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء:

من خلال تغذيه النظام بقواعد العمل والمتطلبات التشريعيه المعمول بها والتى لايمكن تجاوزها توفير العديد من نقاط الفحص سواء كانت أليه تنفيذ بشكل تلقائى أو عن طريق تسلسل سير العمل حسب صلاحيات المراجعه المحددة للمستخدمين

٩- تحسين نوعية البيانات والمعلومات من حيث الدقة والشمولية والتوافق من خلال ما يلى :

- حصر كافه البيانات الماليه التى تنتج خلال عمليات إعداد وتنفيذ الموازنه العامه للدوله وما يتخللها من عمليات مشتريات ومقبوضات ومدفوعات.
- امكانيه الاستعلام على أى معلومه مالية فى أى وقت والحصول عليها بشكل دقيق ومباشر.
- توفير مرجعية تاريخية للمعلومات المالية على قاعدة بيانات موحدة .
- توفير العديد من التقارير التحليليه التى يمكن الحصول عليها فى أى وقت للمساهمه فى دعم عمليات إتخاذ القرارات (سلمان ، ٢٠١٦).
- امكانيه الحصول على التقارير الماليه باللغه العربيه والانجليزيه وبعدة عملات .

١٠- تعزيز الشفافية:

من خلال توفير المعلومات الماليه والاحصائيه والتقارير المتنوعه للمساهمه فى عمليات التحليل واتخاذ القرارات كما يوفر النظام الأدوات اللازمه لحصر وحفظ المعلومات المالية المتعلقه بايرادات ومدفوعات الدوله التى تنتج خلال مراجل تنفيذ الموازنه العامه المقرة والمشورة وتوفير التقارير المالية حولها (عبد جواد ، ٢٠١٣).

رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في البيئة المصرية:

توجد مجموعة من التحديات التي تقف حائل أمام نجاح تطبيق هذا النظام، أهمها (كمال،٢٠٢١):

١. ضعف استعداد بعض الوحدات لتطبيق النظام فلا تزال أنظمه المعلومات غير فعالة.

٢. الموارد البشــرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق النظام نظراً لغياب الوعي المحاســبي في بعض الوحدات الحكومية .

٣. صعوبة توفير التدريب اللازم وربطها بالخبرات والمعدات التي من شأنها الارتقاء بالقدرات المؤسسية والفردية في الحكومة اللازمة تشغيل النظام بفاعلية.

٤. عدم صدور كتب دورية أو إصدار أوامر بإلغاء أو تقنين الدفاتر المحاسبية مما يترتب علية زيادة عبء العمل بل واضعاف معدل العمل على الموظف حيث يتم حاليا العمل دفتريا على النظام اليدوي والنظام الالكتروني (Al Murtada & Hamda, 2016).

وعلى الرغم من المميزات التي توفرها الدفع الالكتروني، إلا أنه يوجد بعض من التحديات التي يجب مواجهتها والتغلب عليها:

٥. الحاجة إلى أجهزه بصفة دورية وتطبيقات بنية تحتية للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

٦. تفاوت مستوى التطور التكنولوجي وقدرات ومهارات الموارد البشرية في القطاع الحكومي.

٧. محدودية قدرات ومهارات الموارد البشــرية في القطاع الحكومي وخصــوصــا أصــحاب التوقيع الأول للوحدات الحكومية (مرعي ، ٢٠١٩).

٨. الحاجة إلى ربط النظام بالسجل المدني لتوفير قاعده بيانات سليمة للعاملين.

٩. ربط المنظومه بالسجل التجاري ومصلحة الضرائب للرقابة على الموردين.

١٠. صعوبة حل وتدارك الأخطاء حين وقوعها بعد اصدار أمر الدفع.

صعوبة رقابة معدل الأجور للحد الأدنى والحد الأقصى في حالة عدم استخدام الموظف البطاقات الحكومية وتحويل المستحقات إلى الحساب الشخصي بسبب الاستثناءات التي توضع في التشريعات بشأن تحويل مستحقات العاملين المحولين بنوك سواء قر وض أو حسابات شخصية على حساباتهم البنكية الخاصة

خامساً محددات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بالبيئه المصرية:

١- محاور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى مصر:

بعد الانتهاء من بناء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، استهدفت وزارة المالية فى بدايه العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩م وضع خطه لتنفيذ هذا النظام من خلال المحاور التالية:

١/١- المحور الأول: التطبيق الجزئى لبعض مكونات نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS): وذلك من خلال تفعيل نظامى الأستاذ العام والتدفقات النقديه فى كافة الوحدات الحسابيه الداخله فى الموازنه العامه للدولة مع اجراء باقى النظم الفرعيه ونشر نظام ميكنه الأجور (PAYROLL)، نظام الدفع والتحصيل الالكترونى (E.payment) دون وجود تكامل على مستوى الوحدة الحسابيه يطلق على هذا الأسلوب التطبيق الأفقى وذلك بهدف تحقيق المستوى الأول لإدارة المالية العامة وهو تحقيق الانضباط المالى للموازنه العامه للدوله. وقد استهدفت وزارة المالية تطبيق الأسلوب الأفقى فى تنفيذ نظام ادارة المعلومات الماليه الحكوميه على مراحل، ويهدف هذا الأسلوب نشر النظام على الوحدات الحسابيه بأسلوب تدريجى للأنظمه الفرعيه يتم على مراحل داخل الوحده الحسابيه وقد تم التخطيط لتنفيذ هذا الأسلوب على مرحلتين وهما:

أ- المرحله الأولى: تفعيل نظام الأستاذ العام نظام إدارة التدفقات النقدية: تستهدف هذه المرحله تحقيق الانضباط المالى للموازنه العامة للدوله من خلال تفعيل نظام الأستاذ العام نظام التدفقات النقدية فى كافه الوحدات الحسابيه وذلك بهدف ميكنه كافة العمليات الحسابيه التى تتم فى الوحدة الحسابيه والرقابة الالكترونية على عمليه الصرف لضمان عدم تجاوز الاعتمادات المقررة فى الموازنه وحدود الصرف النقدى .

ب- المرحله الثانية: تفعيل باقى الأنظمه الفرعيه بنظام GFMIS : تستهدف هذه المرحله تفعيل باقى الأنظمه الفرعيه بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى الوحدات الحسابيه مع تحقيق الربط والتكامل مع باقى الأنظمه الأخرى نظام الدفع والتحصيل الالكترونى E.payment نظام الرواتب Payroll نظام DMFAS وإدارة الدين العام، وفى سبيل تحقيق ذلك تم وضع خطه لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفقا لأسلوب التطبيق الأفقى فى الوحدات الحسابيه سيتم التركيز على المرحله الاولى فقط لأن المرحله الثانية لم يتم تفعيلها فى هذا المحور.

٢/١- المحور الثانى: التطبيق الكامل للنظم الفرعيه بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية: حيث يتطلب هذا المحور تكامل نظام الأستاذ العام للمقبوضات والمدفوعات والتدفقات النقدية والمشتريات مع الأنظمه الأخرى مثل نظام ميكنه الأجور (PAYROLL) ونظام الدفع والتحصيل الالكترونى (E.payment) فى الهيئات الموازنيه التابعة لوزارة الماليه فقط ، بهدف الوصول إلى نموذج متكامل بعد معالجه كافه المشاكل التى تواجه التطبيق الفعلى يتم تعميمه على كافه الوزارات ويطلق على هذا الأسلوب التطبيق الرأسى (كمال ، ٢٠٢١).

١- تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بالبيئة المصرية: في سياق تقييم التجربه المصرية فى التطبيق الفعلى لنظام ادارة المعلومات الماليه على الهيئات والوحدات الموازنيه فسوف يستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفى لتطبيق هذا المحور الخاص بالتطبيق الجزئى لبعض مكونات نظام إدارة المعلومات الماليه GFMIS وذلك لقياس أثر التنفيذ الفعلى على كفاءة إدارة الماليه العامه فى مصر، وذلك على النحو التالي (مشروع قانون المالية العامة الموحد ،٢٠٢١):

١/٢- منهجيه تنفيذ المرحلة الأولى: ترتكز منهجيه تنفيذ المرحله الأولى على كل مما يلي:

أ- استخدام نظام PSB وفق تطبيقات أوراكل الإصدار الحادي عشر وشجرة الحسابات ضمن المرحلة الثانيه فى إعداد الموازنه العامه للدوله على مستوى الهيئات الموازنيه، وارجاء النظر فى شراء نظام PSB وفق تطبيقات أوراكل الإصدار ١٢ حزمه برامج نظام GFMIS .

ب- تنفيذ الموازنه على مستوى الوحدات الحسابيه من خلال تفعيل بعض المسؤليات على نظام الأستاذ العام ونظام التدفقات النقديه ضمن برامج نظام GFMIS بهدف تحسين عملية الرقابة المالية وتحسين الإدارة النقديه كمرحلة أولى .

ج- نشر تطبيق منظومة الدفع الالكترونى فى كافه الوحدات الحسابية.

د- نشر تطبيق ميكنه الأجور PAYROLL فى كافه الوحدات الحسابية.

٢/٢- المسؤليات التى تم التخطيط لتفعيلها فى المرحلة الأولى: وتتضمن هذه المسئوليات كل من:

أ- مسئوليه الموازنة: بعد إقرار الموازنه العامه للدوله سنوياً يتم نقل اعتمادات الموازنه على مستوى الهيئه الموازنيه الكترونياً على نظام PSB إلى نظام الأستاذ العام GL ثم يتم إعادة تخصيص اعتمادات الهيئه الموازنيه على الوحدات الحسابيه التابعه لها من خلال مسؤليه الموازنه، وتستخدم مسؤليه الموازنه فى طلب التعزيزات من وزارة المالية واجراء المناقلات بين البنود أو إعادة التخصيص مرة أخرى فيما بين الوحدات الحسابيه الكترونياً وتتم هذه التعديلات وفقاً للقوانين واللوائح والتاشيرات العامه للموازنه العامه للدوله يقوم النظام الكترونياً بمراقبه كافه التعديلات التى تتم على الموازنه المعتمدة وفقا للتفويضات التى يصدرها وزير الماليه سنويا. كما يحدد النظام السلطه الممنوح لها اجراء هذا التعديل فعلى سبيل المثال إذا قام الشخص الممنوح له مسؤليه اعداد قيد بالتعزيز او المناقله يقوم النظام بمراجعه القيد وتحديد الشخص / القطاع الممنوح له اجراء هذه العمليه فاذا كانت العمليه تتطلب تعزيز من الاحتياطى يقوم النظام بارسال طلب تعزيز من الاحتياطى العام الكترونيا لقطاع الموازنه العامه للدوله لدراسته واتخاذ قرار بالموافقه أو الرفض وفقا للتفوسض الممنوح للقطاع فاذا كان التفويض لقطاع الموازنه يتم الموافقه الكترونيا وترسل الموافقه الكترونيا ويتم اجراء كافه التعديلات الموازنيه وتحديث الأرصدة الكترونياً.

ب- مسئوليه الارتباطات: تستخدم هذه المسؤليه فى التعامل مع النظام على المبالغ المتوقع صرفها بحيث يتم الارتباط بمبلغ معين لمواجهه نفقات محددة سلفا وبموجب هذه المسؤليه يتم حجز الأموال واستنزالها مبدئياً من الاعتمادات لحين اتمام باقى اجراءات تنفيذ الغرض المخصص من أجله النفقه، وفى حاله عدم تنفيذ هذا الغرض يتم الغاء هذا الارتباط وما ترتب عليه من حجز أموال من الاعتمادات المخصصه وتساعد هذه المسؤليه على تحديد حجم الأموال المتاحه للصرف وغير المرتبط بها وبما تساعد على الوفاء بالالتزامات المحدده مسبقاً على الوحدة الحسابيه ويمنع حدوث متأخرات فى عمليه الانفاق.

ج- مسؤليه التدفقات النقدية: تتولى الوحدة الحسابيه إعداد خطه التدفقات النقديه وتشمل التدفقات النقديه الداخله والخارجه المتوقعة لكافى الموارد والاستخدامات وتتولى الوحدة الحسابيه تقديم خطه التدفقات النقديه لوحدة إدارة النقد من اجل المراجعه النهائيه والموافقه عليها ثم تتولى وحدة إدارة النقد وضع حدود الصرف وبعد الموافقه على خطط التدفقات النقديه لكافه الوحدات الحسابيه تقوم وحدة إدارة النقد باعداد خطه تدفقات نقديه مجمعه لاظهار العجز أو الفائض النقدى الاجمالى لمساعدة وحدة إدارة الدين العام فى تحديد التمويل المطلوب خلال فترات تنفيذ الموازنه العامه ومن خلال مسؤليه التدفقات النقديه قد يتم زيادة حد الصرف من أجل تغطيه مدفوعات طارئه وذلك بعد موافقه وحدة إدارة النقد إذا كانت المدفوعات فى حدود الاعتمادات المخصصه وذلك من خلال تعديل خطه التدفقات النقدية أو موافقه قطاع الموازنه العامه للدوله إذا كانت الاعتمادات المخصصه لا تكفى والأمر يتطلب زيادة الاعتمادات.

د- مسؤليه الادخال: تستخدم هذه المسؤليه فى تسجيل قيود اليومية أو الحركات الفعليه من خلال شاشات معينه على برنامج الأستاذ العام، ويراعى تسجيل القيود أولاً بأول وترحيلها بشكل يومى حتى يتم حساب المتبقى من الموازنه وحد الصرف الخاص بكل بند بصورة صحيحة.

ه- مسؤليه الترحيل: بعد مراجعه القيود والتأكد من صحة البيانات ومطابقتها بالمستندات المرفقه بالقيد يتولى مدير الحسابات بالوحدة الحسابيه مسؤليه ترحيل القيد.

٣/٢- خطه التطبيق الفعلى لنظام GFMIS على الوحدات الحسابيه: قامت وزارة المالية بالتنسيق مع شركه (E.Finance) بوضع خطه لنشر التطبيق الجزئى وفقاً للأسلوب الأفقى لنظام GFMIS على كافه الوحدات الحسابيه كمرحلة أولى وقد تضمن هذة الخطه الخطوات التنفيذيه التالية:

أ- تغذيه النظام بضوابط الصرف وفقاً للائحه الموازنة والحسابات والتأشيرات العامه للموازنة العامة للدوله، حيث أن النظام يقوم بمراقبه حدود الصرف الواردة بالمادة السابعه من اللائحه التنفيذيه لقانون المحاسبه الحكوميه رقم ٧٢١ لسنه ١٨٩١ والحظر على استخدام وفور بعض البنود والأنواع الواردة بالتأشيرات العامه للموازنه العامه للدوله والتأشيرات الخاصه بالهيئات الموازنيه.

ب- تدريب موظفى الوحدة الحسابيه على المسؤليات المخطط تفعيلها على النحو التالى :

- ✓ تدريب باحث الموازنه بالهيئة الموازنيه لادخال تخصيص وتعزيز ومناقلات الموازنه الهيئة الموازنيه.
- ✓ تدريب أحد موظفى الوحدة لإعداد خطه التدفقات النقديه أو تعزيزاتها.
- ✓ تدريب أحد موظفى الارتباطات بالوحدة لادخال قيود الارتباط .
- ✓ تدريب موظفى الشطب بالوحدة الحسابيه لادخال استمارة الفعليات.

ج- تسليم موظفى الوحدة الحسابيه الذين تم تدريبهم أجهزة محمول محمل عليها نظم الأمان والسريه والتطبيقات المالية لنظام GFMIS واجهزة موديم USB وخطوط ربط لنقل البيانات بين الوحدات الحسابيه والمركز الرئيسى بوزارة المالية.

د- قيام العاملين بقطاع الموازنة العامه للدولة بنقل اعتمادات الهيئات الموازنيه المخطط تفعيلها الكترونيا من على نظام PSB وفقا لتطبيقات أوراكل النسخه الحادية عشر إلى برنامج الأستاذ العام وفقا لتطبيقات أوراكل النسخه الثانية عشر.

ه- قيام مسؤلى الموازنه بالوحدة الحسابيه الرئيسيه للهيئه الموازنيه بتخصيص اعتمادات الهيئه الموازنيه على مستوى الوحدات الحسابيه التابعه لها والمقطع الاقتصادى ومقطع مصدر التمويل.

و- قيام مسؤلى الوحدات الحسابيه بإعداد خطه التدفقات النقديه للوحدات الحسابيه فى ضوء الاعتمادات المتبقيه بالوحدة من تاريخ التفعيل.

ز- تحميل ختاميات الفترة من بدايه السنة المالية حتى تاريخ التفعيل على نظام GL وأثناء تحميل المنصرفات وفقا لمقطع التمويل تم اكتشاف قيام العديد من الوحدات الحسابيه بالصرف بالتجاوز عن الاعتمادات المرخص لها صرفها الأمر الذى ترتب عليه الرجوع إلى قطاع الموازنه العامه للدوله الكترونياً لإجراء العديد من التعزيزات والمناقلات الكترونيا لتعديل بعض بنود وأنواع أبواب موازنات الوحدات الحسابيه حتى يتسنى للنظام قبول تحميل منصرفات هذه الوحدات.

ح- فورالانتهاء من عمليه التخصيص وتحميل المصروفات وترحيلها على النظام وإعداد خطه التدفقات النقديه يتم التشغيل الفعلى للوحدة الحسابيه من خلال أن تكون جميع طلبات التعديلات الموازنيه وتنفيذها الكترونيا وعمليات الارتباطات والإدخال الفعلى للاستمارة والمراجعه والترحيل الكترونيا.

ط- قامت وزارة المالية ذات الفترة بتفعيل نظام الدفع الالكترونى فى الأجور الوحدات الحسابيه دون الربط مع نظام GFMIS ويتم من خلال نظام أن الاعتمادات الدفع الالكترونى إصدار أوامر الدفع الالكترونى لحسابات والموردين دون التكامل مع نظام GFMIS للتأكد من وحد الصرف يسمح بالصرف من عدمه (محمد ، ٢٠٢١).

القسم الثالث

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كمرتكز لتحسين الرقابة على المال العام

يمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في البيئة المصرية تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوزارات والدوائر الحكومية، بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية غير المترابطة، واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالي حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات المثلى ويهدف ايضا الى رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية؛ دعماً لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي.

وفي سياق مساهمة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في زيادة سرعة التواصل الالكتروني لوزارة المالية وباقي الوزارات وتوفير معلومات دقيقة ولحظية، وتحسين عملية الرقابة على الحسابات المالية وعدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة بالموازنة، بالإضافة إلى اختصار الوقت والجهد في إعداد الحسابات الختامية وتوفير قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم النفقات والإيرادات العامة لكل الوحدات وتسهيل عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء، يركز هذا المبحث على تقديم اطار منهجي مقترح لدور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بالوحدات الإدارية الحكومية في تحسين الرقابة على المال العام.

أولاً: أبعاد ومحددات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

إن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يسهم في تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، التي تسهم في تحقيق المستهدفات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، حيث تساعد على رفع كفاءة الإنفاق العام بمختلف الجهات الإدارية، وضبط الأداء المالي، وإحكام الرقابة على الصرف، وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة من السلطة التشريعية بما يحافظ على معدلات الدين والعجز، ويُعزز بنية الاقتصاد القومي، ويساعد على تيسير الإجراءات اللازمة لصرف التعزيزات المالية للجهات الإدارية في وقت قياسي، وإرساء دعائم الإدارة الرشيدة للمال العام لتوجيه النفقات العامة إلى المسارات المحددة على ضوء أولويات الدولة.

وبينت دراسة عبد العزيز (٢٠١٧) أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS عبارة عن مجموعة من النظم الفرعية التي في مجموعها تشكل نظم GFMIS ككل، حيث تتكامل تلك النظم مع بعضها البعض من خلال نظام الأستاذ العام (دفتر الأستاذ العام) General Ledger الذي يمثل الرأس لنظم GFMIS وهو عبارة عن قاعدة بيانات مركزية لنظم GFMIS، حيث يتم تسجيل كل القيود المحاسبية لكافة العمليات اليومية المختلفة من خلاله، ويتم تسجيل تلك القيود المحاسبية وفقا لشجرة الحسابات والتي تسمى توليفة الحسابات Chart Of Accounts، حيث أن تلك الشجرة تمثل العمود الفقري لنظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS.

وبناء على ما سبق، يستنتج الباحث أن نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS يتكون من عنصرين رئيسين وهما: شجرة الحسابات ونظام الأستاذ العام ويتفرع منهما عدة فروع تكون في مجملها نظم GFMIS.

العنصر الأول في نظم GFMIS شجرة الحسابات

بدأت الحكومات فى استخدام مفهوم شجرة الحسابات في تطبيق نفس المبادئ والعمليات المحاسبية التي يشيع استخدامها في القطاع الخاص وتتعلق بالإدارة المالية، حيث تم تصميم شجرة الحسابات للقطاع الخاص لتلبية احتياجات الإدارة من المعلومات وتطبيق معايير التقارير المالية،

وبالإضافة إلى هذه المتطلبات يعكس مفهوم شجرة الحسابات المستخدم في الإدارة المالية العامة خصوصيات العمليات الحكومية ومتطلبات المسالة، وتعد شجرة الحسابات بمثابة الركيزة الأساسية لنظام المحاسبة وإعداد التقارير في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتعمل كأداة أساسية لتلبية متطلبات أعمالهم، حيث يتطلب تسجيل البيانات المالية والتقرير عنها في شكل معلومات في الوقت المناسب الإحتفاظ بسجل زمني للمعاملات والأحداث التي تقاس تقدة وتصنيفها وتلخيصها في تنسيق مفيد بناء على إحتياجات المنظمات ويتحقق ذلك بمساعدة شجرة الحسابات ، وبالتالي تعد شجرة الحسابات عنصرا أساسيا في إطار إدارة المالية العامة لتصنيف المعلومات الخاصة بالمعاملات والأحداث المالية وتسجيلها والتقرير عنها بطريقة منتظمة ومتسقة (Cooper ، ٢٠١١)

وتعد شجرة الحسابات كما في بعض الدول الركيزة الأساسية لجميع برامج نظم ERP، وقد تم تصميم شجرة الحسابات الحالية (الشجرة الثالثة) والمستخدمة حاليا في تشغيل نظام معلومات إدارة مالية الحكومة في مصر بعد أن تم التأكد من أن هذه الشجرة سوف تلبي جميع احتياجات ومتطلبات وزارة المالية المصرية على مستوى جميع مراحل المشروع، حيث تعد شجرة الحسابات في العمود الفقري لنظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS ،وتتكون مقاطع شجرة الحسابات من تسع مقاطع، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

مقاطع شجرة الحسابات

اسم المقطع	حجم كود المقطع
مصدر التمويل (عجز خزانة-صناديق وحسابات خاصة-موارد ذاتية)	9
المؤسسي	8
البرنامج	7
الموقع	8
الاقتصادي	8
الحساب الفرعي	6
نوع الموازنة	1
الاحتياطي ١	6
الاحتياطي ٢	6

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠٢١.

وتتكون شجرة الحسابات من مجموعة من التوليفات حيث لا يقبل النظام أية توليفة حساب غير مكونة من هذه المقاطع، ويكون شكل البناء المؤسسي لشجرة الحسابات (خريطة الحسابات) COA وفقا للتبويب الاقتصادي في مصر ، ويتم ميكنة الهيئات الموازنية والوحدات الحسابية على نظام GFMISللتطبيقات المالية اوراكل لدورة العمل التالية على شجرة الحسابات الثالثة من خلال

- قيام الهيئة الموازنية بادخال رأى الجهة على تطبيقات اوراكل المالية فور صدور منشور إعداد الموازنة
- يتم نقل الموازنة المعتمدة الى تطبيقات الاستاذ العام للتنفيذ فور صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة
- تقوم الهيئة الموازنية بعمليات التخصيص والتعزيز والمناقلات للوحدات الحسابية التابعة لها

.

- قيام الوحدات الحسابية بإرسال خطة التدفقات النقدية الشهرية والتعزيزات اللازمة إن تطلب الأمر للأدارة المركزية للمتابعة النقدية بقطاع التمويل.
- قيام الادارة المركزية للمتابعة النقدية بقطاع التمويل بمراجعة الخطط والتعزيزات الواردة من الوحدات واعتمادها او رفضها وفقا للضوابط والمعايير الموضوعة في هذا الشأن.
- تفعيل قيود الارتباطات والالتزامات داخل الوحدات الحسابية مبالغ من الاعتمادات لاغراض تعاقدية اونفقات لفترات لاحقة.
- تفعيل عمليات الادخال الدورى للفعليات (إستمارة إستمارة) على تطبيق الاستاذ العام بجميع الوحدات الحسابية على مستوى جهات لموازنة العامة للدولة والإرسال لقطاع الحسابات الختامية.
- تفعيل تطبيقات المشتريات لكافة عمليات الشراء واجراء الالتزامات من خلالها.
- تفعيل تطبيقات المدفوعات والمقبوضات وإدارة النقدية بتطبيقات اوراكل المالية وتحقيق التكامل مع الاستاذ العام ونظام TSA وترحيل قيودهم المحاسبية من قبل مندوب وزارة المالية بالوحدة الحسابية ووقف فاعلية ادخال استمارات الفعليات على تطبيقات الاستاذ العام ولا يتم ادخال قيود اخرى بخلاف قيود التسويات.
- تفعيل تطبيق رواتب العاملين (Payroll) وفقا لهيكل المرتبات والاجور بجميع جهات الجهاز الادارى للدولة وبنظم الميكنة التى سيتم إقرارها من قبل لجنة قيادات تيسير الاعمال وفقا لاحكام قوانين العاملين بالجهاز الادارى للدولة ولوائحهم التنفيذية.
- إستكمال باقى منظومات الربط والتكامل مع اطراف ادارة المعلومات لمالية الحكومية.
- إستخراج التقارير الدورية من التطبيقات ووفقا للصلاحيات الخاصة بكل مستخدم وكل جهة إدارية سواء قطاع بالوزارة او هيئة موازنية او وحدة حسابية.
- إستخراج التقارير المساعدة لمتخذى القرار لاتخاذ القرارات المستقبلية الخاصة بادارة المال العام الحكومى والاقتصاد القومى. (موقع وزارة المالية المصري، ٢٠٢١).

العنصر الثاني في نظم GFMS نظام الأستاذ العام والنظم الفرعية الأخرى المكملة

يعد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS منظومة متكاملة من الأنظمة المالية التي تمكن وزارة المالية من ممارسة اختصاصاتها في تمويل الجهات وإدارة وحوكمة الإجراءات المالية ومراقبة صرف الموازنات الممنوحة للجهات التقديم وتطوير خدماتها الحكومية من خلال تبسيط وتسهيل العمليات داخل كل وزارة، مما يعزز فعاليتها وتأثيرها وتوفير الرقابة على العمليات المالية داخل النظام عن طريق التطبيقات التالية موزعة على القطاعات والجهات كل فيما يخصه (دليل تصنيف الموازنة، ٢٠١٩)

ثانياً: تحليل العلاقة بين تطبيق نظام GFMIS وتحسين جودة التقارير المالية الحكومية.

يمثل تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS تحولا جوهريا في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في وحدات القطاع العام، حيث تم الانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية واستبدالها بنظام معلومات موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية، دعما لعمليات الإصلاح الإداري والمالي في القطاع الحكومي وزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة والفعالية وتحقيق اقتصادية الخدمات العامة ومراقبة الانفاق الحكومي بما يحقق التوجيه الصحيح للقيود المحاسبية ، كذلك سرعة تحديد الوضع النقدي للمعلومات الحكومية والعمل على زيادة مهام الرقابة

المركزية في وزارة المالية لمراقبة النفقات والإيرادات في الوزارات والدوائر الحكومية، بالإضافة إلى سرعة وصول المعلومات إلى متخذي القرار والمسؤولين عن الأداء المالي والتشغيلي (حافظ ، ٢٠٢١)

وقد بينت دراسة Minaeva (٢٠١٥) على أهمية تقنية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIIS على الرقابة المالية لموازنة الإنفاق الروسي حيث يجب وضع حدود مستهدفة للإنفاق ومن ثم تتبع الإنفاق الفعلي للموازنة لمعرفة إهدار المال العام وأشارت الدراسة إلى أن ميزانية الربع الأول من عام ٢٠١٢ تم استخدام ما يقارب ٨٠٪ من الميزانية السنوية لأول تسعة أشهر، وهذا يمثل استخداما غير كفء للموارد المتاحة للإنفاق المالي.

وأشارت دراسة Luna(2015) إلى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIIS يضفي الثقة على جودة المعلومات ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية وغير المالية الحكومية والتي تعد وفقا لمعايير GASR، كما أنها تمكن المراجعين الداخليين من خفض مستويات الشكوك المهنية والتحقق من دقة الأرصدة المحاسبية من حساب الأستاذ العام، كما أن تمكن من قياس الأداء وتوفير درجات الثقة في الالتزام بالنظم واللوائح المعمول بها. وتؤكد دراسة Alsharari (٢٠٢٠) على أن تطبيق نظم تخطيط المشروع (ERP) بأنواعه وحزمة البرامج المحاسبية استطاع خفض المخاطر والتلاعب في الحسابات والأرصدة المرحلة بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في دعم نظم الرقابة الداخلية وانعكس ذلك على زيادة الشفافية ونطاق الإفصاح المحاسبي، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

وفى هذا السياق أشارت دراسة محمد (٢٠٢١) إلى أن نظام GFMIS سوف يساهم في زيادة درجة منفعة المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة جودة التقارير المحاسبية من خلال الشفافية وسرعة انسياب المعلومات في المحاسبة من الوحدات المحاسبية إلى وزارة المالية وإجراء التقسيمات المستمرة لحجم المخاطر المالية وفقد الأرصدة المرتبطة بالاعتمادات المالية.

وأخيرا بينت دراسة أحمد (٢٠٢٠) العلاقة بين نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS بالتقارير والحسابات والقوائم الختامية، فالتقارير التي يتم إعدادها لصالح وزارة المالية عن طريق الوحدات الحسابية الفرعية المختلفة المنتشرة في كل الوحدات الحكومية سواء كانت وحدات جهاز إداري أو حكم محلي أو هيئات عامة خدمية وأن نظم GFMIS حاليا توفر هذه التقارير والحسابات الختامية بالسرعة والدقة الملائمة عن التقارير والحسابات والقوائم الختامية اليدوية التقليدية)، ومع ذلك لا توفر حاليا نظم GFMIS تقارير الإنجاز ولكن لديها القدرة على توفير تقارير الإنجاز عند تطبيق موازنة البرامج والأداء بالشكل المطلوب. كما أشارت الدراسة إلى العلاقة بين نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS والمجموعة الدفترية حيث بينت أن إدخال نظم GFMIS في النظام الحكومي المصري إلغاء بعض من المجموعة الدفترية التي كانت قائمة قبل إدخال نظم GFMIS وهي كما يلي: دفتر اليومية العامة الإستمارات الصرف وإستمارة ٨١ع، ح) دفتر حساب الإستخدامات وإستمارة ٨١ع، ح) دفتر الحسبة اليومية (موازين المراجعة).

ثالثاً: آثار تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في إعداد وتنفيذ السياسة المالية الحكومية بالدوائر والوزارات الحكومية المصرية.

يمكن عرض أهم الآثار والانعكاسات لتطبيقات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في اعداد وتنفيذ السياسة المالية الحكومية بالدوائر والوزارات الحكومية المصرية (مشروع موزانة الأداء الحكومي،٢٠٢١) :

١- رفع مستوى الدقة في تقديرات الموازنة :

- توفير البيانات التاريخية للإيرادات والنفقات بشكل متكامل على النظام.
- يوفر النظام العديد من الأدوات التي تساعد في:

- التنبؤ بمدى تأثير المؤشرات الاقتصادية على تقديرات الموازنة.
- المساعدة على تقليل نسب الانحراف بين تقديرات الموازنة والمبالغ الفعلية لبنود الموازنة.
- المساهمة في الحد من عمليات المناقلة المالية.
- تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة من خلال تنفيذ المشاريع المقرة في قانون الموازنة العام.

٢- رفع كفاءة وفعالية عمليات إعداد الموازنات الحكومية:

تسهيل عمليات إعداد الموازنات الحكومية واختصار الوقت والجهد والتكلفة خلال مراحل الإعداد، حيث يمكن حصر أبرز هذه النواحي كما يلي:

- إعداد مشاريع الموازنة بطرق معيارية وموحدة من قبل كافة الوزارات والدوائر الحكومية المعنية باستخدام النظام.
- ربط عمليات التخطيط مع عمليات إعداد الموازنة لتحقيق الأهداف.
- إعداد جداول تشكيلات الوظائف بواسطة النظام وتضمين تقديرات التكاليف الجارية للرواتب في مشاريع الموازنات بشكل متكامل.
- التوقف عن إدخال بيانات مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية في دائرة الموازنة العامة من قبل محلل الموازنة.
- تقديم مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية إلى دائرة الموازنة العامة بواسطة النظام دون الحاجة إلى استخدام الطرق التقليدية لإرسالها.
- تبسيط عمليات المراجعة والتعديل على النسخ الأولية من مشروع قانون الموازنة نتيجة النقاشات التي تتم خلال مراحل الإعداد، حيث يتم التعديل على النظام بشكل مباشر.

٣- تأصيل عمليات متابعة وتقييم الأداء المؤسسي:

يسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تعزيز الممارسات الحالية نحو تأصيل عمليات متابعة وتقييم الأداء المؤسسي من خلال:

- توفير نظام المتابعة والتقييم للأهداف الوطنية والمؤسسية والبرامج والمشاريع الواردة في موازنات الوزارات والدوائر.
- توفير نظام يسهل عمليات إعداد الأطر اللازمة لمتابعة وتقييم الأداء وتحديد المؤشرات اللازمة لقياس مستويات الانجاز في المشاريع والنشاطات المقرة في الموازنات لتحقيق النتائج المستهدفة.
- إدخال القيم الفعلية للإنجاز على النظام واستخراج التقارير التي توضح مستويات الانجاز ومدى تحقق النتائج المستهدفة والتنبه بأي انحرافات.

٤- رفع فعالية عمليات إدارة التخطيط النقدي من خلال (كمال ، ٢٠٢١):

توفير البيانات المالية الدقيقة والآنية لإعداد الخطط المالية وخطط التدفقات النقدية من خلال ربط نظام المدفوعات ونظام المقبوضات مع نظام إدارة النقد ليتم تحديث هذه الخطط بشكل مباشر بأرصدة النفقات والإيرادات الفعلية.

- إعداد خطة التدفقات النقدية بشكل آلي باستخدام النظام.
- إعداد السقوف المالية باستخدام النظام مما يتيح استخدام امثل للنقد المتوفر.

٥- تسهيل عمليات تنفيذ الموازنة من خلال:

- توفير المعلومات الدقيقة والآنية لاتخاذ قرارات التخصيص المناسبة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.
- توفير آلية واضحة ومحددة لتقديم طلبات تنفيذ الموازنة بطرق معيارية وموحدة من قبل كافة الوزارات والدوائر الحكومية (الأوامر المالية الخاصة، والحوالات المالية، والمناقلات المالية، حوالات نقل العهدة).
- توفير نظام سير العمل لإعداد هذه الطلبات في الوزارات والدوائر الحكومية واستكمال الموافقات اللازمة بشكل آلي في دائرة الموازنة العامة.
- توفير الوقت والجهد والتكلفة خلال تقديم طلبات تنفيذ الموازنة والموافقة عليها.

٦- رفع كفاءة وفعالية تنفيذ إجراءات دفع المطالبات المالية من خلال (جبريل ، ٢٠١٤):

- ربط أوامر الشراء مع المطالبات المالية على النظام.
- ربط نظام المدفوعات مع نظام إدارة النقد لتوفير السقوف المالية للدفع من أرصدة الحسابات الصفرية وتحديث الخطط المالية بشكل مباشر بأرصدة النفقات الفعلية.
- يوفر النظام إمكانية التحقق من توفر رصيد مخصصات إضافة إلى الرصيد الحر للحوالة المالية/ الحوالة المالية الفرعية واحتساب/ تسجيل الاقتطاعات.
- إمكانية استخدام النظام للحصول على الموافقات على مستند صرف النفقات لغايات الإجازة بشكل كامل.
- يقوم النظام بشكل آلي بإغلاق قيود الالتزام وتسجيل مستند صرف النفقات في الدفاتر المحاسبية وتحديث دفتر اليومية وسجل مراقبة المخصصات.
- إمكانية معالجة الفواتير باستخدام النظام في حال لم يتم إدخالها بشكل مسبق مع شرط توفر المخصصات للغاية التي أنشئت النفقة من اجلها.
- ربط كافة الوزارات والدوائر الحكومية مع وزارة المالية لتظهر معلومات الإنفاق الفعلي بشكل مباشر.

٧- اختصار الوقت والجهد في حصر مبالغ إيرادات الخزينة من خلال:

- ربط كافة المراكز المالية مع وزارة المالية لتظهر أرصدة المبالغ المحصلة فيها بشكل مباشر حال تسجيلها.
- متابعة وتسوية المقبوضات على النظام بشكل يومي.
- عدم الحاجة إلى طباعة وإرسال الخلاصات المالية.

٨- تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء (Hamdan,2017):

- تهيئة النظام بقواعد العمل والمتطلبات التشريعية المعمول بها والتي لا يمكن تجاوزها.
- يوفر النظام العديد من نقاط الفحص سواء كانت آلية تنفذ بشكل تلقائي أو عن طريق تسلسل سير العمل حسب صلاحيات المراجعة المحددة للمستخدمين.

٩- تحسين نوعية البيانات و المعلومات من حيث الدقة، والشمولية، والتوافق من خلال:

- حصر كافة البيانات المالية التي تنج خلال عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وما يتخللها من عمليات مشتريات ومقبوضات ومدفوعات.
- إمكانية الاستعلام على أي معلومة مالية في أي وقت والحصول عليها بشكل دقيق ومباشر.
- توفير مرجعية تاريخه للمعلومات المالية على قاعدة بيانات موحدة.

- يوفر النظام العديد من التقارير التحليلية التي يمكن الحصول عليها في أي وقت للمساهمة في دعم عمليات اتخاذ القرارات.
- إمكانية الحصول على التقارير المالية باللغة العربية والانجليزية وبعدة عملات.

القسم الرابع
الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفاً مفصلاً للمنهجية والإجراءات التى اتبعت لتحقيق الهدف من الدراسة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات الدراسة فضلاً عن اختبار انعكاسات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تحسين الرقابة على المال العام في مصر وبناء على ذلك يتم تناول منهجية الدراسة الميدانية من خلال ما يلي:

- طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية وتشمل (مجتمع وعينة الدراسة، تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل)
- تحليل النتائج الإحصائية واختبار الفروض البحثية

أولاً: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية:

١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الوحدات الادارية لهيئة الاسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية، والتي يبلغ عددها ٧ وحدات رئيسية، والتي تلتزم بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ، وتتمثل عينة الدراسة من المسئولين عن الإدارة العليا ومسئولي الإدارة المالية ومسئولي إدارة المراجعة والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات المصرية، نظرا لأن هذه الفئات هي الأكثر ارتباطا بمتغيرات البحث. وقد تم تحديد عينة البحث بواقع ٢٤٠ مفردة موزعة بالتساوي على الفئات الأربعة (الإدارة المالية، الإدارة العليا، إدارة المراجعة، الأكاديميين) بواقع ٦٠ إستمارة لكل منها، وقام الباحث بتجميع البيانات اللازمة الاختبار الفروض البحثية من خلال قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية، ويعكس الجدول التالي رقم (٢) تصنيف عينة الدراسة الميدانية ونسب الاستجابة الخاصة بها.

جدول رقم(٢)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة ونسب الإستجابة

الوظائـف	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم الصحيحة	نسبة الاستجابة
الإدارة العليا	٦٠	٤٦	٪٧٦,٦
الإدارة المالية	٦٠	٥٧	٪٩٥
إدارة المراجعة	٦٠	٤١	٪٦٨,٣٣
أكاديمي	٦٠	٣٣	٪٥٥
إجمالى	٢٤٠	١٧٧	٪٧٣,٧٥

ويتبين من الجدول السابق أن نسبة الاستجابة ٧٣,٧٥٪ بواقع ١٧٧ وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي.

٢- تصميم أداة الدراسة الميدانية

اعتمد الباحث فى جمع البيانات الأولية للدراسة الميدانية على:

٢-١ **قائمة الإستقصاء:** قام الباحث قام الباحث بإعداد قائمة الإستقصاء وتوزيعها على الإدارة العليا ومسئولي الإدارة المالية إدارة المراجعة والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة في الوحدات الادارية لهيئة الاسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية لإستخلاص طبيعة ومحددات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. ومدى التزام الوحدات الإدارية الحكومية بتطبيق منظومة GFMIS كأحد الأنظمة الدولية الحديثة لإحكام الرقابة على المال العام ، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسى Fifth Likert Scale للإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الإستقصاء حيث يسهل من خلاله تحويل الآراء الوصفية لعينة الدراسة إلى قيم كمية يمكن استخدامها لأغراض التحليل الإحصائى ، حيث يتم تحديد الأوزان كما يلى:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
التحليل الرقمى	٥	٤	٣	٢	١

٢-٢ **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تم استخدام البرنامج الإحصائى Statistical Package for the Social Sciences (spss) فى اجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة ، وقد اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط ألفا: يتم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الإستقصاء للتحقق من درجة الإعتمادية والثبات فى المقاييس المتعددة المحتوى المستخدم فى الدراسة
- أسلوب تبعية التوزيع الطبيعى بإستخدام Test of Normality Shapiro Wilk
- أسلوب تحليل كروسكال والاس Kruskal-Wallis: وذلك لتحديد الإختلافات بين المستقصى منهم (الإدارة العليا – الإدارة المالية – إدارة المراجعة – أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية) حول تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات الإدارية المصرية على تفعيل موازنة البرامج والأداء.

ثانيا:تحليل النتائج الإحصائية واختبارات الفروض

١- اختبار الإعتمادية والصلاحية لمتغيرات الدراسة

١/١- اختبار الإعتمادية / الثبات للمقاييس المستخدمة فى الدراسة:

اعتمد الباحث على استخدام أسلوب معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation Coefficient باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية Reliability والذي يستخدم للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض، من خلال ارتباط المتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وارتباط كافة المتغيرات ببعضها البعض، وذلك بالاعتماد على اختبار ألفا للاعتمادية والثقة Alpha Test.

ومن المتعارف عليه إحصائياً أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠,٦. ويوضح الجدول التالى رقم (٣) معامل الارتباط ألفا كرونباخ Cronbach-Alpha

جدول رقم (٣)

- **قيمة معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.**

متغيرات البحث	عـــدد العبارات	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق الذاتي
مقومات تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.	١٠	٠,٧١٦	٠,٨٤٦
مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات الحسابية (الرقابة الداخلية – المساءلة المحاسبية – حوكمة مخاطر تكنولوجيا المعلومات).	٩	٠,٨٩٩	٠,٩٤٨
دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إحكام الرقابة على المال العام.	٩	٠,٩٠٧	٠,٩٥٢

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى

٢/١- اختبار تبعية أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي:

اعتمد الباحث على استخدام Shapiro-Wilk لتحديد درجة صلاحية متغيرات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد مستوى تبعية أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي، بدرجة ثقة قدرها ٩٥٪، ويوضح الجدول رقم (٤) القيم الإحصائية لاختبار تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٤)

- **القيم الإحصائية لاختبار تبعية ابعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي**

أبعاد الدراسة	Shapiro-Wilk		
	إحصائية الاختبار	درجة الحرية	معنوية الاختبار
▪ **مقومات تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.**	,٩٤٧	١٧٧	٠,٠٠٠
▪ **مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات الحسابية (الرقابة الداخلية – المساءلة المحاسبية – حوكمة مخاطر تكنولوجيا المعلومات).**	,٩٢٣	١٧٧	٠,٠٠٠
▪ **دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إحكام الرقابة على المال العام.**	,٨٨٩	١٧٧	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من نتائج القيم الإحصائية لاختبار تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي أن متغيرات الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي ولذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية باستخدام اختبار كروسكال والاس في المرحلة التالية من التحليل الإحصائي.

١-٣/ توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الإسمية:

قام الباحث بوصف البيانات التي تم الحصول عليها من قائمة الاستقصاء الموجه للعاملين بـ (الإدارة العليا، الإدارة المالية، إدارة المراجعة، أكاديمي) وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية موضع الاهتمام بقائمة الاستقصاء (المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة). ويوضح الجدول رقم (٥) توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الشخصية:

جدول رقم (٥)

- **توزيع مفردات الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريس	١٠١	٥٧,١٪
	دبلوم دراسات عليا	٤١	٢٣,٢٪
	ماجستير	٢٧	١٥,٣٪
	دكتوراه	٨	٤,٥٪
الوظيفة	الإدارة العليا	٤٦	٢٦٪
	الإدارة المالية	٥٧	٣٢,٢٪
	إدارة المراجعة	٤١	٢٣,٢٪
	أكاديمي	٣٣	١٨,٦٪
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٤٣	٢٤,٣٪
	أكبرمن ٥سنوات إلى ١٠ سنوات	٥٢	٢٩,٤٪
	أكبرمن ١٠سنوات إلى ١٥ سنة	٤٧	٢٦,٦٪
	أكثر من ١٥ سنة	٣٥	١٩,٨٪
إجمالى مفردات الدراسة		١٧٧ مفردة	١٠٠٪

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى.

٢- عرض نتائج تحليل اختبارات الفروض البحثية:

يستعرض الباحث فى هذا الجزء عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائى لإجابات المستقصى منهم بهدف إختبار مدى صحة الفرض البحثي وذلك على النحو التالى:

١/٢ نتائج التحليل الإحصائى لإختبار كروسكال والس(Kruskal Wallis)

يعتبر اختبار كروسكال والس من الأساليب الإحصائية اللامعلمية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين المؤهل العلمي والوظيفة والخبرة العلمية

وقام الباحث باستخدام اختبار كروسكال والس لاختبار الفروق والاختلافات طبقا للمؤهل العلمي من حيث بكالوريوس، دبلوم دراسات عليا، ماجستير، ودكتوراه ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار كروسكال والس.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار كروسكال والس لاختبار الفروق والاختلافات طبقا للمؤهل العلمي

محاور الدراسة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للمؤهل العلمي				قيمة كروسكال والس	مستوى المعنوية
	بكالوريوس	دبلوم دراسات عليا	ماجستير	دكتوراه		
مقومات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.	٤,٤٧	٤,٤٢	٤,٣١	٤,٢٧	٦,٣٧٠	٠,٠٩٥
مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات الحسابية (الرقابة الداخلية – المساءلة المحاسبية – حوكمة مخاطر تكنولوجيا المعلومات).	٤,٤٦	٤,٣٥	٤,٣١	٤,٣٨	٢,١٤٢	,٥٤٣
دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إحكام الرقابة على المال العام.	٤,٤٣	٤,٣١	٤,٤١	٤,٣٧	١,٦٤٠	,٦٥٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

١- **رفض الفرض الذي ينص على** توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مقومات تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

٢- **رفض الفرض الذي ينص على** توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات الحسابية (الرقابة الداخلية – المساءلة المحاسبية – حوكمة مخاطر تكنولوجيا المعلومات) طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

٣- **رفض الفرض الذي ينص على** توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إحكام الرقابة على المال العام طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

القسم الخامس
النتائج والتوصيات

مستنداً على عرض وتحليل المحاور الرئيسية لهدف البحث ومن واقع نتائج الدراسة الميدانية للفئات التى مثلت عينة الدراسة يمكن للباحث استخلاص مجموعة من النتائج وتقديم التوصيات والتى يمكن تناولها على النحو التالى:

أولا نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

١. يعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام الكترونى يربط كافة أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التى تتم بمراحل دورة الموازنه بدءاً من مرحله التخطيط الإستراتيجى وانتهاء بمرحله المسائلة

٢. تمثل شجرة الحسابات العمود الفقرى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ويطلق عليها مسميات عديدة مثل: هيكل تصنيف الموازنة، أو خارطة الحسابات، وتتعدد أهداف شجرة الحسابات في حين يعد الهدف الرئيسى لها المساعدة فى إدارة المالية العامه للدولة بكفاءة وفعالية وتتكون شجرة الحسابات من مقاطع تمثل التصنيفات الرئيسية للموازنة العامة للدولة

٣. يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالى للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكوميه الدوليه من أجل كسب المنافع الاقتصادية.

٤. يساهم نظام المعلومات المالية الحكومية في رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية؛ كما أنها تساهم في تقديم الدعم عمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي وتحقيق الشفافية من خلال تقديم معلومات صحيحة وواضحة لمتخذي القرار.

٥. يسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في احكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء.

٦. بينت نتائج الدراسة الميدانية إلى توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مقومات تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

٧. كشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات الحسابية (الرقابة الداخلية – المساءلة المحاسبية – حوكمة مخاطر تكنولوجيا المعلومات) طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

٨. وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تفعيل موازنة البرامج والأداء بالمؤسسات الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

ثانياً توصيات الدراسة:

فى ضوء نتائج التى تم استخلاصها من الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية وسعياً نحو تحقيق أهداف الدراسة فقد تناول الباحث توصيات الدراسة على النحو التالى:

أ- توصيات موجهة لوزارة المالية المصرية

- استخدام مخرجات نظام إدارة المعلومات الحكومية في ترشيد الجهود التي تبذل في إعداد الموازنة العامة وبالتالي إقرارها بشكل أسرع من خلال عمل قاعدة بيانات وهذه القاعدة بدورها ستساهم في توفير المعلومة بشكل ميسر وسريع مما يساعد متخذي القرار الحكومي من اتخاذ القرارات المناسبة.
- ضرورة التخلي عن موازنة البنود والإعتمادات والإتجاه إلى موازنة البرامج والأداء كمرتكز لتطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية من شأنها تحيقيق فعالية التخطيط والرقابة
- تطوير إجراءات الرقابة الإلكترونية على نظام إدارة المعلومات الحكومية بحيث تساعد على الكشف عن الإنحرافات قبل حدوثها
- التدريب المستمر والتأهيل العلمي الكافي للعاملين بالوحدات الحسابية الحكومية للتعامل الاحترافي مع نظام GFMIS والنظم المكملة

ب- توصيات موجهة لوزارة المالية المصرية

- ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين فى هيئة الإسعاف المصرية عن كيفية التطبيق العملى لموازنة البرامج والأداء
- يجب أن يتوافر المختصين بإدارة الدعم الفني لعلاج أي مشكلات قد تطرأ على النظام بشكل سريع وتصميم وسائل حماية جيدة لقواعد البيانات التي يحتويها نظامGEMIS

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد، أحمد العيسوى فؤاد،" أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومية GFMI على فعالية الرقابة المالية"، رسالة ماجستيرغير منشورة،كلية التجارة،جامعة المنصورة،٢٠٢٠.

٢- حسين، جبريل فاروق (٢٠١٤)،" أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية GFMIS على تميز الأداء الحكومي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

٣- الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية ، ٢٠٢٠

٤- حافظ، سماح طارق أحمد، "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) وفعالية الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية المصرية دراسة ميدانية."، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد ٢ ، المجلد ٢٥ ،٢٠٢١.

٥- دليل موازنة البرامج والأداء ، وزارة المالية بجمهورية مصر العربية ،٢٠٢٠

٦- السقا، منذر (٢٠١٦)، "تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي وجودة المعلومات لوزارة المالية الفسطينية " رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين .

٧- سلمان،عامر محمد وسناء احمد ياسين،"إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في بيئة الوحدات الحكومية العراقية"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، العدد ٩٢، المجلد ٢٢، ٢٠١٦.

٨- سليمان، علاء فتحي ،٢٠١٣ ، تطوير القياس والافصاح المحاسبي في الوحدات الادارية الحكومية لتحقيق فعالية الرقابة علي الاداء بالقطاع الحكومي المصري ، دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول المتقدمة ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة بنها .

٩- عبد جواد ،الست فاطمة ، ٢٠١٣ ، الفساد الاداري والمالي وأثاره السلبية علي مؤسسات الدول العراقية وسبل معالجته ، مجلة الهيئة العامة للضرائب ، وزارة المالية ، جمهورية العراق .

١٠-عطية، محمد راضي ،٢٠١٢، المحاسبة الحكومية ، مركز توزيع الكتاب بكلية التكنولوجيا والتنمية ، جامعة الزقازيق .

١١-غانم، محمد (٢٠١٣) ،"الحكومة الالكترونية وأثرها علي جودة المعلومات المحاسبية المقدمة إلي دوائر ضريبة الدخل والمبيعات " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، السودان .

١٢-كمال، إيريني أكرم، حسين مصطفى هلالي، و صابر حسن الغنام،"فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء

المالي." ، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بورسعيد ، العددالأول، ٢٠٢١.
١٣-محمد، محمد راضى عطية،"نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، المجلد٣٩،العدد٢ ، ٢٠١٧.
١٤-محمد، مؤمن فرحات السيد. "أثر تطبيق نظامGFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية" مجلة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة جامعة بني سويف ، العدد الأول ،٢٠٢١.
١٥-مرعي، أحمد هريدي محمد(٢٠١٩)،" إطار مقترح لتفعيل تطبيق معايير المحاسسبة الحكومية الدولية في النظام المحاسبي الحكومي المصري"، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
١٦-مشروع قانون المالية العامة الموحد ،٢٠٢١

ب- المراجع الأجنبية:

1. Abass, Kareem J. "The Possibility of Applying the Program and Performance Budget in Iraqi Universities Descriptive Analytical Study of the University of Babylon." Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences 27.3 (2019): 68-89.
2. Al Murtada, Mohammad and Hamdan, Mohammad (2016), The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting, International Journal of Business and Social , Vol. (7),No . (5) .
3. Alain, Alaa Mohama Malo, and Magdy Melegy Abdul Hakim Melegy. "Program and performance budgeting system in public sector organizations: an analytical study in Saudi Arabian context." International Business Research 10.4 (2017): 157-166.
4. Alsharari, Nizar Mohammad, and Mayada Abd El-Aziz Youssef. "Management accounting change and the implementation of GFMIS: a Jordanian case study." Asian Review of Accounting (2017).
5. Alsharari, Nizar Mohammad, Mohammad Al-Shboul, and Salem Alteneiji. "Implementation of cloud ERP in the SME:

evidence from UAE." Journal of Small Business and Enterprise Development (2020).

6. Aminatu, Mohammed, (2015), "The Impact of Government Financial Nanagement System on Economic Development: The Case of Ghana".
7. Bawab, AtefA. AndAl-Ulaimi, Moneer A.(2014) , "Importance of Using Computerized Accounting Information Systems and their Impact on Improving Quality of Accounting Information "A field Study ," Zarqa
8. Bradford, M., Henderson, D., Baxter, R. J., & Navarro, P. (2020). Using generalized audit software to detect material misstatements, control deficiencies and fraud. Managerial Auditing Journal, 521-547.
9. Hamdan, N. M., (2017), The compatibility of GFMIS with the internal control system, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance, and Management Sciences, 7(1), 26-40.
10. Ibrahim,Sheriff & Dauda ,Salah (2014) , Globalisation And The Emergence Of Government Integrated Financial Management Information System (Gifmis): The Nigeria"s Experience , Journal Of Economics And International Business Research (JEIBR), Vol.(2),No . (3).
11. Selfano, Odoyo. Penninah, Adero and Sarah, Chumba (2014) , Integrated Financial Management Information System and Its Effect on Cash Management , Kenya, International Journal Of Business and Social Science, Vol. (5),No.(8).